التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لوضع مصر على القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية

إعداد

نشوى محمد

مسئول الدراسات والأبحاث والنشر الإعلامي

مركز المحروسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة

بعد عامين من ابتعاد مصر عن القائمة السوداء نتيجة التعهدات التي أطلقتها حكومات ما بعد الثورة وقدمتها لمنظمة العمل الدولية بإعداد تشريع جديد يضمن الحريات النقابية، عادت مصر مرة أخري الي قائمة ملاحظات المنظمة الدولية القائمة القصيرة المعروفة اعلاميا بالقائمة السوداء.

يأتي القرار في إطار أعمال مؤتمر العمل الدولى رقم ١٠٢ المنعقد فى جنيف، لتكون مصر بذلك ضمن أسوأ خمس دول تم إدراجها على القائمة التي لا تحترم اتفاقيات دولية وقعت عليها، خاصة اتفاقيتي ٨٧ و ٩٨ المتعلقة بالحريات النقابية وحق العمال فى تنظيم أنفسهم بحرية فى نقابات مستقلة وديمقراطية.

كانت من أهم أسباب إصدار قرار منظمة العمل الدولية استمرار العمل بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ قانون التنظيم النقابي في مصر؛ والذى تحظر مواده على العمال تنظيم أنفسهم بحرية فى نقابات مستقلة، وتجبر العمال على الإشتراك فى اتحاد عمال وحيد هو الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مع خصم الاشتراك إجبارياً من الرواتب، وهو ما يتناقض مع الاتفاقيتين الدوليتين ٨٧ و ٩٨ الموقعة عليها مصر، إضافة إلى المواد التى تحظر حق العمال فى الإضراب السلمى، بالإضافة إلى ارتفاع وتيرة مواجهة الاحتجاجات العمالية وعودة أساليب قمع التحركات العمالية التى وصلت إلى الفصل والقبض على العشرات من القيادات النقابية المستقلة والحكم عليهم بالسجن لسنوات .

ونظراً لتحذير الخبراء والمحللون المصريون من تأثيرات وضع مصر بالقائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية في تقريرها السنوي ٢٠١٣ م، تستعرض هذه الورقة البحثية التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لوضع مصر على القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية .

القائمة السوداء قصيرة وطويلة الأجل

تمثل القائمة قصيرة الأجل لمنظمة العمل الدولية نوع من التحذير المؤقت للدولة التي توضع بها أنها لم تنفذ إتفاقيتها الدولية الموقعة مع المنظمة، وأنه في حالة عدم تنفيذ هذه الإتفاقيات ستضطر المنظمة لوضع اسم هذه الدولة المخالفة في القائمة طويلة الأجل، مما له من أثار سلبية اقتصادية وسياسية واجتماعية، وهذا ما سيتضح لاحقاً

بوضع اسم مصر على القائمة القصيرة ثم القائمة الطويلة وماله من تأثيرات سلبية على الوضع الحالي لمصر في مختلف المجالات، جدير بالذكر أن مصر كانت مدرجة فى قائمة الحالات الفردية لمنظمة العمل الدولية منذ عام ٢٠٠٧ وخلال عامى ٢٠٠٨ و٢٠١٠ نتيجة انتهاكاتها المتكررة للحقوق العمالية، وكانت منظمة العمل الدولية قد رفعت مصر من القائمة السوداء في اعقاب ثورة ٢٥ يناير نتيجة التعهدات التي اخذتها على نفسها حكومات مابعد الثورة وقدمتها للمنظمة ، من بينها التشريع الذي قدمه الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة والهجرة المصري الأسبق ، خلال توليه المنصب، والذي كان يضمن الحريات النقابيه، غير انه لم يتم اقرار المشروع قبل خروجه من المنصب ، وتم التراجع عنه عن طريق مقاومة حكم القضاء بحل اتحاد عمال مصر ومد أمده أكثر من أربع مرات بالتجديد لمجالس الإدارات الحالية للنقابات العامة، ثم بتعديل قانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦م الذى كان الهدف منه إبعاد قيادات الاتحاد القديمة لصالح قيادات تابعة للنظام الحالي بعيدة عن العمل النقابى، وخارج الجمعيات العمومية مثلما حدث فى النقابة العامة للبترول، ثم بالإصرار على عدم إصدار قانون الحريات النقابية الذى توافق عليه الجميع إبان وزارة الدكتور أحمد حسن البرعي، وصياغة قانون بنفس المسمى مفرغ من مكاسب الحريات النقابية، ومفرغ من المحتوى الحقيقي له.

أسباب وضع مصر على القائمة السوداء

الأسباب من وجهة نظر وزارة القوى العاملة والهجرة :-

الأسباب التى وضعت مصر على القائمة السوداء في رأى وزارة القوى العاملة والهجرة هو وجود عدد كبير من التنظيمات النقابية، التي يندرج بعضها تحت مظلة الاتحاد الرئيسى للعمال والعدد الأكبر منها عبارة عن اتحادات عمالية مستقلة. بالإضافة إلى ذلك أن عدد النقابات المستقلة التى أنشئت حديثاً يزيد عن ٨٠٠ نقابة مستقلة بخلاف حوالى ٢٠٠٠ نقابة سبق تأسيسها رداً على تقييد الحريات النقابية فى مصر.

وأشارت الوزارة أنه حول ملاحظات لجنة منظمة العمل الدولية على قانون (٣٥) لسنة ١٩٧٦ والمعدل فى سنة ١٩٩٥، على بعض فقراته التى نصت على وجود تنظيم نقابى وحيد، فقد أوضحت الحكومة أنها قامت بإعداد مشروع جديد يتيح الحريات النقابية ويتوافق مع بنود الإتفاقية رقم (٨٧) وأنه تم عقد عدة جلسات للحوار المجتمعى حول القانون بين الأطراف الثلاثة (حكومة- أصحاب أعمال- عمال) تأكيداً لاحترامها للحريات النقابية وتمشياً مع إعلان الحريات النقابية والصادر فى مارس ٢٠١١ فى مصر وأنه بالفعل تم إدخال مشروع القانون للبرلمان ولكن صدر

حكم المحكمة الدستورية بحل البرلمان وانتقال سلطة التشريع للسيد/ رئيس الجمهورية، ونظراً لتوافق رغبات ممثلى العمال على ضرورة صدور القانون من البرلمان الجديد، فقد تم تأجيل مشروع القانون وإجراء المزيد من الحوارات المجتمعية التى شارك فيها ممثلو منظمة العمل الدولية بالقاهرة حتى وافق مجلس الوزراء فى مايو ٢٠١٣ على إحالة القانون لمجلس الشورى، وبذلك أستمرت الوزارة في التبريرات لمنظمة العمل الدولية ولم يتضح السبب الحقيقي.

كذلك أوضحت وزارة القوى العاملة أن لجنة منظمة العمل شددت فى توصياتها على ضرورة الإسراع بإصدار قانون الحريات النقابية الجديد المتوافق مع بنود الاتفاقية (اتفاقية ٨٧)، مشيرة إلى أن اللجنة أقرت إدراج ٤٢ دولة فى قائمة الملاحظات الطويلة، وأن مصر كانت من ٢٥ دولة تم إدراجها فى القائمة القصيرة مع كندا وإسبانيا وكوريا وتركيا واليونان وماليزيا والسعودية وبيلاروسيا وإيران.

الأسباب من وجهة نظر الاتحادات المستقلة :-

أكد كمال أبو عيطة رئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، أن الحكومات المتعاقبة خلال فترة ما بعد ثورة مصر هي وراء الحال المتدني للعمال، وأن مصر شهدت في الآونة الأخيرة وخلال عهد الرئيس محمد مرسي، العديد من حالات التعسف ضد العمال، تتمثل أبرزها في فصل النقابيين والناشطين من العمال، فضلًا عن حالات التعذيب التي يتعرض لها العاملون مثل عمال شركة توزيع كهرباء شمال القاهرة المتحجزون بقسم الشرطة "ثان مدينة نصر" عقب وقفتهم الاحتجاجية أمام الشركة، ومن ثم إدراج مصر ضمن القائمة السوداء للدول الأكثر انتهاكًا لحقوق العمال نظراً لعدم وجود إرادة حقيقية لإطلاق قانون حريات النقابات العمالية، كما أبو عيطة على أن النظام الحالي والسابق في القائمة السوداء وليست مصر، مشيرًا إلى أن النظام الحاكم لا يؤمن بالحريات، على حد قوله.

يري كمال عباس المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية، أن أسباب وضع اسم مصر على القائمة السوداء، هو استمرار العمل بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٦ قانون النقابات، الذي وصفه بـ "سيئ السمعة"، الذي تحظر مواده على العمال تنظيم أنفسهم بحرية في نقابات مستقلة، وتجبر العمال على الاشتراك في اتحاد عمال وحيد هو الاتحاد العام لنقابات عمال مصر مع خصم الاشتراك إجباريًا من الرواتب، وهو ما يتناقض مع الاتفاقيتين الدوليتين الموقعة عليها مصر أرقام ٨٧ و٩٨، إضافة إلى بعض مواد قانون العمل التي تحظر حق العمال في الإضراب السلمي، يضاف إلى ذلك أيضًا ارتفاع وتيرة مواجهة الاحتجاجات العمالية وعودة أساليب قمع التحركات العمالية التي وصلت إلى الفصل والقبض على العشرات من القيادات النقابية المستقلة والحكم عليهم بالسجن لسنوات كما حدث مع عمال شركة حاويات الإسكندرية.

كما حملت فاطمة رمضان نائب رئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة، مسئولية إدراج اسم مصر ضمن القائمة السوداء بمنظمة العمل الدولية للحكومة المصرية، وأصحاب العمل بسبب تعنتهم ضد العمال، والاستمرار في فصلهم وتشريدهم، فضلا عن محاولة إقصاء القيادات النقابية التي تدافع عن حقوق العمال، أما الحكومة فلقد تجاهلت مطالب العمال وعلى رأسها قانون الحريات النقابية الذي طالما حلم به العمال بعد الثورة المصرية التي قامت على أكتفاهم، فالنظام في مصر تجاوز في حق العمال، على الرغم من الاتفاقيات ومعايير العمل الدولية التي وقعت عليها مصر.

الأسباب التي أعلنتها منظمة العمل الدولية:-

أعلنت منظمة العمل الدولية عن أسباب وضع مصر ضمن قائمة الملاحظات القصيرة والمعروفة إعلامياً بـ «القائمة السوداء» للدول التي تنتهك الحريات النقابية، ومنها تزايد القيود على الحريات النقابية، واستمرار العمل بقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ م .

وأشارت المنظمة إلى أن لجنة من خبرائها رأت بعض القيود على الحريات النقابية في مصر، وأن الحكومة ردت على ذلك بأنه يوجد عدد كبير من التنظيمات النقابية يندرج بعضها تحت مظلة الاتحاد الرئيسي للعمال، وأن العدد الأكبر منها عبارة عن اتحادات عمالية مستقلة أنشئت حديثاً وهي تزيد على ٨٠٠ نقابة مستقلة بخلاف نحو ٢٠٠٠ نقابة أخرى سبق تأسيسها.

وأوضحت المنظمة أنها لاحظت أن الحكومة عمدت إلى حبس كمال عباس، القيادى العمالى، بسبب دفاعه عن حقوق زملائه، إلا أن الحكومة أكدت أن قضية «عباس» شخصية غير مرتبطة بالعمال، وأن المشكلة كانت بينه وبين إسماعيل فهمى، نتيجة إقامة «الأخير» دعوى قضائية ضد «الأول» بتهمة إهانته، وأن المحكمة أصدرت حكمها بحبس «عباس» ٦ أشهر، وأنه استأنف الحكم فسقط عنه.

وشملت أسباب وضع مصر فى «القائمة السوداء» استمرار الحكومة المصرية فى العمل بالقانون «٣٥» لسنة ١٩٧٦ والمعدل سنة ١٩٩٥ والمعروف بـ "القانون سيئ السمعة"

يري الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة والهجرة المصري الأسبق، أن وضع مصر على القائمة السوداء يؤثر على اتفاقيات التجارة الحرة، وسيؤدى إلى عرقلة بعض الاتفاقيات، كما ستكون تبعاته سيئة على المستوى الاقتصادى، خصوصاً عند

التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولى، وباقى مؤسسات التمويل العالمية، ما سيؤثر سلبياً على مناخ الاستثمار في مصر.

يري الدكتور أحمد مصطفى خبير تنمية بشرية ورئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية لتنمية الوعى العمال، أن مثلث القوة الاقتصادية الدولية متمثل في البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة الحرة وجميعهم لديهم تأثير قوي بأوضاع الدول النامية ولا سيما مصر، حيث أكد على أن وضع مصر على القائمة السوداء قصيرة الأجل سيؤثر على حجم الإستثمارات والمساعدات الاقتصادية في مصر ولاسيما أن منظمة العمل الدولية تمنح مصر الكثير من المساعدات الفنية وتساعدها على إعداد اللوائح والقوانين لكنها حالياً معرضة للتوقف عن تلك المساعدات نتيجة إدراج اسم مصر في هذه القائمة ويعتبر ذلك تحذير أولي لتنفيذ الإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مصر وخاصة إتفاقيتي ٨٧ ، ٩٨ بخصوص الحريات النقابية والحق في التنظيم.

أكد الدكتور أحمد مصطفي كذلك على أن من التأثيرات الاقتصادية السلبية على وضع مصر على هذه القائمة هو منع التعاون الاقتصادي نهائياً مع مصر، ومنع تقديم المساعدات الاقتصادية لمصر ومنع القروض والمساعدات الفنية والمالية، فعلى سبيل المثال تقدمت مصر بقرض لصندوق النقد الدولي بنحو ٤,٨ مليار دولار قد لا تحصل عليه مصر نتيجة وضعها في القائمة السوداء قصيرة الأجل، ذلك أن هناك شروط محددة من صندوق النقد الدولي بشأن التجارة وفكرة الحريات الاقتصادية والتي تعتمد بشكل رئيسي على الأوضاع العمالية في أى دولة لمنح القروض وهو مالم يتوافر في مصر وفقاً لما صدر في نتائج أعمال الدورة ١٠٢ لمنظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٣ م.

كذلك يؤثر وضع مصر على القائمة السوداء على اتفاقيات التجارة الحرة وهى اتفاقيات اعلان المبادئ الاساسية للعمال التي وقعت عليها مصر وهي (اتفاقيتي رقم ٨٧ و ٩٨ بشأن التنظيم النقابي والحريات النقابية – اتفاقيتي رقم ٢٩ و ١٠٥ بشأن العمل الجبري – إتفاقيتي ١٠٠ ، ١١١ بشأن المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التميز بينهم – وإتفاقية ١٣٨ بشأن تحديد السن المحدد للعمل – وإتفاقية ١٨٢ بشأن عمل الأطفال) وجميعهم تأثروا بوضع مصر على القائمة السوداء.

كذلك أكد الدكتور ايهاب الدسوقى رئيس مركز الدراسات الاقتصادية باكاديمية السادات للعلوم الادارية، أن وضع مصر بالقائمة السوداء لمنظمة العمل العربية، من شأنه أن يزيد من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، خاصة وأن هذه الخطوة تأتي في اعقاب تخفيض التصنيف الائتماني لمصر وتراجع الاحتياطي النقدي بها، وتراجع السياحة بشكل كبير على خلفية الإنفلات الأمني الذي شهدته مصر ، وتحذيرات العديد

من الدول مواطنيها من زيارة مصر، فهذا الإجراء من منظمة العمل الدولية من شأنه أن يؤثر على التدفقات الاستثمارية الخارجية الى مصر، ويزيد من حجم قلق المستثمرين الاجانب ويخلق حالة من عدم الإرتياح لإتخاذ قرار بالاستثمار في مصر فيضاعف من التاثيرات السلبية على الاقتصاد المصري.

التأثير الاجتماعي لوضع مصر على القائمة السوداء

إنطلاقاً من مثلث علاقة العمال بأصحاب الأعمال والحكومة فإن وضع مصر على القائمة السوداء لمنظمة العمل الدولية سيؤثر بالسلب على وضع وعلاقة العمال بأصحاب الأعمال، فتضيق الخناق في الأوضاع الاقتصادية على مصر، من شأنه أن يؤثر على علاقة العمال مع الحكومة من ناحية لانها من وجهة نظرهم لم تقم بتنفيذ المطالب العمالية وتحقيق المطالب الاقتصادية اتجاه العمال مما يؤثر بمزيد من السلب في علاقة العمال بالحكومة ، أيضاً من ناحية آخري فإن في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية فإن أى تفاوض بين العمال وأصحاب الأعمال من شأنه أن يؤثر سلبياً على أى نتائج لهذه المفاوضات في ظل انخفاض الإمكانيات الاقتصادية والمساعدات لإصحاب الأعمال مما يضطر للتنازل والإستغناء عن العمال في هذه الظروف فيولد صراعاً أكثر مما هو متواجد حالياً في مصر.

التأثير السياسي لوضع مصر على القائمة السوداء

الدكتور طارق فهمي، أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة، يري أن وضع مصر على القوائم السوداء غير خاص بمنظمة العمل الدولية ولا المنظمات الاقليمية، ولكنه له علاقة بمعايير تفرضها الدولة المصرية، وتستوفيها الحكومة للإلتزام بإقرار عضويتها، أما وضعها على القوائم السوداء، فمرتبط بعدم التزام الحكومة المصرية بالشروط والالتزامات الخاصة بتعامل المنظمة مع هذه الحكومات.

فالحالة المصرية مرتبطة ببعض المحددات، منها غياب التشريعات الخاصة بالعمال، نظراً لوجود حالة من الضبابية، ومنظمة العمل الدولية ترى أن الحكومة المصرية لم تستوفيها في إطار علاقة المنظمة بالعمالة، وبالتالي فإن هذا معيار هام في غياب تكامل التشريعات واللوائح، وهناك حالة من الضبابية في هذه اللوائح مما يؤكد على

أن مصر لم تلتزم بهذا ، وسبق أن وجهت المنظمة تحذيرات إلى مصر منذ أكثر من عامين ولم تلتزم بذلك الحكومة المصرية.

الأمر الثاني هو غياب الرؤية الخاصة بحد معدلات الأجور العالمية، وارتباطها بالحالة المصرية، رغم أن القضية ليست حد أدنى وحد أقصى، لكن تداخل الاختصاصات داخل منظمات العمل في مصر وأصحاب الأعمال وقطاعات العمل وقطاع ادارة الأعمال، حيث أن الحكومة المصرية لم تستوف في هذا.

كما أنه في ظل تصميم الحكومة على إدارة العلاقة مع العمال من منطلق معاقبة العمال على التظاهرات والإضرابات وحالات التمرد التي تشهدها بعض القطاعات الخاصة بالعمال، وأيضا غياب اتحاد عمال مصر عن الكثير من الأنشطة والمجالات المرتبطة بإيضاح الصورة وعدم وجود رؤية كاملة ، وعلى هذا فان منظمة العمل تبدأ بإعطاء بعض الملاحظات والتحفظات ورسائل التنبيه والتحذيرات، وفي حالة عدم استيفائها تقوم بوضع مصر على القائمة السوداء، وهذا الوضع الحالي يدل على فشل الحكومة المصرية في اقرار السياسات العمالية، وهناك توقعات أن ذلك يمتد إلى منظمات آخرى وليست منظمة العمل الدولية فقط.

في هذا الشأن أكد الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة والهجرة المصري الأسبق، نائب رئيس حزب الدستور للشئون السياسية، أن وضع مصر في القائمة السوداء في التقرير السنوي لمنظمة العمل الدولية، جاء بسبب انعدام الحريات النقابية والعمالية، والتدخل الحكومي السافر في الشأن النقابي ، والسياسات الخاطئة التي تسير عليها الحكومة وغياب الشفافية في العمل النقابي ، وإن هذا الاجراء من جانب منظمة العمل الدولية تجاه مصر، من شأنه أن يزيد من حدة الاعباء والضغوط السياسية عليها، أولها أن هذا الاجراء يعطي صورة سلبية للعالم عن مصر والحريات فيها.

نظراً لأن الحريات النقابية هي جزء من الحريات العامة، التي ينبغي أن تتمتع بها المجتمعات الديموقراطية، حيث أنها انعكاس طبيعي للأوضاع السياسية والاقتصادية، وقرار منظمة العمل الدولية يؤكد غيابها في مصر، وهو ما يلقي بظلاله على الاوضاع فيها ويزيد من مخاوف المجتمع الدولي تجاه التحولات الديموقراطية في مصر، ويكشف بوضوح عن أن التحول الديموقراطي في مصر يعاني انتكاسة حقيقة مقلقة.

أيضاً يري الدكتور ايهاب الدسوقي رئيس مركز الدراسات الاقتصادية باكاديمية السادات للعلوم الادارية،أن هذا الاجراء من شأنه ايضا أن يعطي صورة سلبية وغير ايجابية عن المجتمع المصري ، وعن نظام الحكم ، باعتباره نظام غير ديمقراطي لايحترم الحقوق النقابية ،وأوضح أن" مصر ستدفع ثمن هذه الخطوة سياسيا واقتصاديا، وأن الاقتصاد المصري سيعاني جراء هذه الخطوة خاصة وأن تأتي في

ظـروف غيـر مواتيـة اقتصـاديا وسياسـيا وأمنيـا، واتخـاذ خطـوات مماثلـة مـن قبـل العديـد مـن المنظمـات الدوليـة اثـرت سـلبا علـى الوضـع المصـري خاصـة الاقتصـادي، فهـذه الخطـوة يمكـن أن تفـتح البـاب أمـام عقوبـات تفـرض علـى مصـر، مثـل وقـف المعونـات التـي تقـدمها منظمـة العمـل لمصـر وهـي كثيـرة، ووقـف مـد مصـر بـالخبراء الـدوليين فـي مجالات عدة.

قائمة المراجع النهائية

- وزارة القوى العاملة والهجرة.
- كمال أبو عيطة رئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة.
- الدكتور طارق فهمي، أستاذ العلوم السياسية جامعة القاهرة.
- تقرير الدورة ١٠٢ لسنة ٢٠١٣ لمنظمة العمل الدولية.
- كمال عباس المنسق العام لدار الخدمات النقابية والعمالية.
- فاطمة رمضان نائب رئيس الاتحاد المصري للنقابات المستقلة.
- الدكتور أحمد البرعي وزير القوى العاملة والهجرة المصري الأسبق.
- الدكتور أحمد مصطفي رئيس مجلس إدارة المؤسسة الوطنية لتنمية الوعي العمال.
- الدكتور ايهاب الدسوقي رئيس مركز الدراسات الاقتصادية باكاديمية السادات للعلوم الادارية.